أثر الحوكمة على جودة منظومة البحث العلمي في الجزائر

د. ذهبية الجوزي

جامعة خميس مليانة

ملخص:

تعرضنا خلال هذه الدراسة إلى الدور الذي يمكن أن تساهم به معايير الحوكمة في تحقيق جودة البحث العلمي. فالديمقراطية يمكن أن تؤثر في جودة البحث العلمي للدولة من خلال زيادة الحاجة إلى البحث العلمي في صناعة القرار وفي الترويج للحملات الانتخابية، والشفافية يبرز دورها في إتاحة المعلومة للباحث وتمكينه بكل ما يحتاجه من بيانات في عمله، أما المساءلة فتفيد في الوقوف على مستوى جودة ا لأداء البحثي الذي يقوم به الباحثين ومراكز البحث، والتأكد من أن ما يوفر من إمكانيات مادية وتمويلية للبحث العلمي يتم استثماره بالشكل الذي يعود بالنفع. ليحدد معيار الأخلاق مجموع الضوابط التي يجب أن تحكم عملية البحث العلمي من بحث، وإشراف وتحكيم.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، البحث العلمي، الجودة.

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي من أرقى النشاطات التي يمكن أن يمارسها العقل البشري من أجل تحقيق التطور والنهوض بالدول، وهو مجموعة من الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدما الأسلوب العلمي، وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته، واكتشاف ظواهرها، وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر.

أما جودة البحث العلمي فتعني الوفاء بجميع متطلبات العملية البحثية العلمية، لتحقيق نوعية الإنتاج التي يتعين الوصول إليها في مختلف قطاعات التنمية. ومن أهم مقومات جودة البحث العلمي توفر حرية أكاديمية مسؤولة عن مقاربة مشكلات المجتمع، كما يحتاج البحث العلمي كذلك للدعم المادي والمعنوي، والمتطلبات الضرورية من التقنيات الحديثة والمختبرات والمراكز العلمية الملائمة، والخدمات الإدارية المساندة، وخلق بيئة تسمح بتطبيق نتائج البحوث.

ولما كان البحث العلمي منظومة كثيرة التعقيد، خاصة من حيث: تعدد مصادر تمويل البحث العلمي، ومصادر المعلومات، تدريب الباحثين، مختلف النظم واللوائح التي تحكم سير مؤسساته، ومختلف الأعوان والمؤسسات التي لها علاقة بنتائج الأبحاث، وبالتالي فإن جودة البحث العلمي تكون شديدة الصلة بجودة

المناخ السياسي والاقتصادي والقانوني السائد في تلك الدولة أين تلعب مبادئ الحوكمة دورا أساسيا في تجويد هذا المناخ. فما هو أثر الحوكمة على جودة البحث العلمي؟

وسوف نعالجة هذه الإشكالية ضمن النقاط التالية:

أولا: مفهوم الحوكمة وحوكمة البحث العلمي.

ثانيا: أثر الديموقراطية على جودة البحث العلمي.

ثالثا: أثر الشفافية على جودة البحث العلمي.

رابعا: أثر المساءلة على جودة البحث العلمي.

خامسا: أثر الأخلاق على جودة البحث العلمي.

أولا: مفهوم الحوكمة وحوكمة البحث العلمي.

يعرف برنامج الأمم المتحدة الحوكمة على أنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة الشؤون على كافة الأصعدة، وتضم الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للفرد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم.[1]

أما حوكمة البحث العلمي فتهتم، بالطرق التي يتم من خلالها توجيه نشاطات البحث العلمي ومؤسساته، ومتابعة تنفيذ خططها الإستراتيجية وتوجهاتها العامة. كما يعالج مفهوم حوكمة البحث العلمي نظم الإدارة وأساليب تقييم أداء مؤسساته، وأساليب متابعة ودعم اتخاذ القرار بها، وكيفية تخصيص مواردها المالية وإدارة موادها البشرية. كما يركز هذا المفهوم على ضرورة الحوار مع أصحاب المصالح المختلفة وتكريس الشفافية والمسائلة والمحاسبة، بغرض الوصول إلى المعايير والأطر التي تناسب البيئة التي تنشط في ظلها هذه المؤسسات وتحكم سيرها.

ثانيا: أثر الديمقراطية على جودة البحث العلمي.

تفهم "الديمقراطية" عادة على أنها شكل من أشكال الحكم السياسي القائم بالإجماع على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية وحماية حقوق الأقليات من الأفراد.[2]

ولا تنحصر الديمقراطية الحقة في مجرد مؤسسات، وإنما تتعدى ذلك لتشمل الذهنيات، فهي عبارة عن تكوين ثقافي ذهني يعزز مبدأ التسامح واحترام الآخر والتعددية والتوازن، والحوار بين أطراف المجتمع".[3]

وتقوم الديمقراطية على مجموعة من مبادئ منها: مبدأ حكم الأكثرية، مبدأ فصل السلطات وتقسيم الصلاحيات، سيادة القانون، المعارضة الوفية، اللامركزية.[4]

ويظهر أثر الديمقراطية في جودة البحث العلمي في دولة ما، لما تكون صناعة القرار خاضعة لسلطة البحث العلمي. فعملية صنع القرار في بيئة النظام الديمقراطي تتصف بالمخاطرة العالية، لأن أي خلل في هذه العملية قد يؤدي إلى مغادرة صانع القرار لموقعه القيادي ولمركزه، الأمر الذي يدفع بصانع القرار إلى الاستعانة بجهود المؤسسات البحثية في مواجهة المشكلات أو الفرص ذات العلاقة بموضوع القرار، وينعكس ذلك ايجابيا كميا ونوعيا على هذه المؤسسات ومكانتها في هذه البيئات الديمقراطية.

كما أم تنافس الأحزاب والنخب السياسية في معركة السباق الانتخابي لاختيار الحكومة والبرلمان اللذان سيقودان الدولة في السنوات التي تستغرقها الدورة الانتخابية من خلال طرح قضية التعليم والتي يأتي توفير التمويل لدعم التعليم والبحث العلمي في صدارة الاهتمام السياسي والاقتصادي والعلمي، ويكفي هنا الإشارة إلى بعض الأمثلة لتجسيد هذه الحقيقة، إذ بلغ المبلغ الذي خصص للبحث العلمي بجامعة أكسفورد لوحدها للعام الدراسي 2011 حوالي (74 مليون و365 ألف جنيه)،[5] وهذا المبلغ يعادل عشرات أضعاف المبالغ المخصصة من قبل المؤسسات البحثية في الوطن العربي بمجموعها، كما بلغ إجمالي المبالغ المصروفة من قبل الحكومة السويدية للبحوث والتنمية سنة 2009 حوالي (7.2٪) من الناتج القومي الإجمالي، بينما بلغ في كل من الولايات المتحدة واليابان حوالي (3٪) من الناتج القومي الإجمالي).

ثالثا: أثر الشفافية على جودة البحث العلمي.

تعرف الشفافية بأنها توفير المناخ الذي يتيح كافة المعلومات أو البيانات أو أساليب اتخاذ القرار المتعلقة بالأفراد والشركات ذوي الصفة العامة".[6] وهناك عدة شروط يجب توفرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها: أن تكون الشفافية في الوقت المناسب حيث أن المعلومة المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها، ويعلن عنها أحيانا فقط لاستيفاء الشكل القانوني ونستشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهر أو سنوات من صدورها.[7] وأن تتاح المعلومة لكافة الجهات في نفس الوقت، وأن يعقب الشفافية المساءلة، فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية، بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها، وذلك في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.

ويبرز تأثير الشفافية على البحث العلمي من خلال إتاحة المعلومة للباحث وتمكينه بكل ما يحتاجه من بيانات، وقنوات للنشر، والحد من كل مظاهر الفساد الإداري السائد.

فالباحث الذي ينشط في الدول التي يتغلغل فيها الفساد يجد أن الأرقام والإحصائيات الرسمية محاطة بسرية تامة وغير مبررة ولا يمكن له الوصول إليها والريبة فيه وفي أهدافه، تحت ذريعة أنها معلومات أمنية، في الوقت الذي يمكن الحصول على تلك المعلومات من جهات أجنبية كالبنك الدولي ومنظمات دولية أخرى.

كما يلاحظ تفشي ظاهرة الفساد الإداري في كثير من القطاعات الرسمية التي لديها ميزانيات للبحوث، حيث يضطر الباحث إلى إشراك بعض منتسبي تلك القطاعات إلى فريق البحث رغم عدم حاجته إليهم. وذلك لضمان أن يحصل على تمويل البحث أو النشر. وقد يأخذ الفساد أشكال أخرى تتمثل في اقتطاع جزء من ميزانية البحث لرشوة بعض المسؤولين. [8] ومن ألوان الفساد الشائع في منظومة البحث العلمي قيام بعض الجهات الحكومية ومؤسسات التمويل بالطلب من الباحثين تقديم مقترحات بحثية، وبعد ذلك يقوم الباحث بتقديم تصور مقترح للبحث ويعد له ميزانية متقنة، إلا أنه وبعد طول انتظار يفاجئ الباحث بأن أفكاره قد تم إعطاءها لمجموعة بحثية أخرى للاستفادة منها.

رابعا: أثر المساءلة على جودة البحث العلمي.

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسئولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية الطلبات الموكلة لهم، وتحمل "بعض" المسئولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع أو الغش. [9]

وفيما يتعلق بمنظومة البحث العلمي، فقبل المساءلة على النتائج، يجب أولا التساؤل فيما إذا كان هناك تخطيط للبحث العلمي وهل كان هناك أهداف مسبقة كنا نود الوصول إليها؟ وهل كان هناك حاجة فعلية للبحث من أصله؟ بمعنى هل هناك تثمين لنتائج البحث العلمي؟ وهل هناك جهات مستقبلة للأبحاث؟ فمعظم البحوث وخصوصا الأكاديمية لا يتم الاستفادة منها واستغلال نتائجها بالشكل المطلوب، ويتم وضعها على الرفوف، ما يعني أن الجهد الذي بذل في البحث والدراسة يذهب هباء.

فمؤسسات البحث العلمي تعتبر جزء من النظام الوطني للإبتكار، وتعتبر المؤسسة في قلب هذا النظام، وهي المحتضن لهذه الأبحاث والمستقبل لنتائجها، فمتى ازدهر اقتصاد دولة ما وزاد عدد المؤسسات التي تنشط فيه، زاد ظهور الحاجة إلى البحث في ميادين جديدة وبرزت إشكاليات جديدة للبحث، وزاد تأثير البحث في التنمية.

ولما نتحدث عن المساءلة في منظومة البحث العلمي فإننا نخص بالذكر هنا تقييم جودة الأداء البحثي وهي أحد عمليات التقييم التي تتم على مستوى الجامعات والمؤسسات البحثية من أجل الوقوف على مستوى الجودة البحثية التي يضطلع بها باحثوها ومراكزها البحثية، والتأكد من أن ما يوفر من إمكانيات مادية وتمويلية للبحث العلمي يتم استثماره بالشكل الذي يعود عليها بالنفع.

وتقييم جودة الأداء البحثي لها علاقة بمصادر تمويل البحث العلمي، وكذا النشر العلمي، والتأثير العلمي للبحث. وفيما يلي سوف نقف على تفاصيل تلك النقاط:

أ. جودة الأداء البحثي وجودة مصادر التمويل:

يعتبر نقص الموارد المالية قيدا حقيقيا وأساسيا للمؤسسات والمبدعين الأحرار على وجه الخصوص، وهذا واقع في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. لكن في البلدان المتقدمة يساهم القطاع الخاص بالجزء الأكبر في توفير الدعم المالي للبحوث العلمية في إطار سعيه لمواجهة المنافسة الشديدة والحصول على مكانة ملائمة في السوق، ثم يكون تطلعه تطلع استثماري. أما المنظمات العاملة في القطاع الخاص في الدول النامية فان تطلعها تطلع استهلاكي فهي تستورد أساليب الإنتاج، وعند التفكير في تطوير المنتجات تلجأ إلى ذات الجهات وتستوردها جاهزة دون بذل أدنى الجهود في تشجيع جهود البحث والتطوير، وبالتالي يكون تأثير البحوث العلمية في البنية الصناعية متدني مقارنة بالبلدان المتقدمة.

وفي السنوات الأخيرة، زاد تعقيد منظومة البحث العلمي، وبالتالي فرض على الباحثين مطالب أكبر. الأمر الذي جعل النظام ذاته بحاجة إلى الوصول إلى عدد متزايد من مصادر التمويل الخارجية فبالإضافة إلى الجامعات والقطاع الخاص، هناك العديد من المصادر الخارجية الأخرى التي زادت أهميتها في تمويل البحث العلمي وتمثلت في الوزارات الحكومية، الاتحاد الأوروبي.

وإن هذا التأثير الخارجي المتنامي ينعكس بتأثير موازي أيضا على تقييم وضمان الجودة. وهذا التأثير لا يتعلق فقط بتقييم جودة الباحثين من الأفراد، المجموعات البحثية، أو المشاريع البحثية ولكن يشمل أيضا منظومة البحث العلمي ككل وصلتها الاجتماعية. وبناء عليه فإن أي زيادة في نسبة مساهمة الممولين الخارجيين من تمويل البحوث تكون في ضوء التوقعات الخاصة لكل واحد منهم بالنتائج المحتملة. حيث يمكن أن يأخذ التقييم، على سبيل المثال: أنواع التمويل، برنامج/خطة التمويل، تنظيم البحوث، تدريب وتأهيل الباحث، وكذلك تقييم المنظومة ككل. مما سبق أصبحت منظومة البحث العلمي – وعلى نحو متزايد – منظومة ' كثيفة التقييم'.[10] وكل هذا يؤدي إلى زيادة الضغط على الباحثين على حساب مهامهم البحثية الرئيسية.

ب- جودة الأداء البحثي والنشر العلمي:

يعد النشر العلمي للأبحاث في الدوريات والمجلات والموسوعات العلمية والمؤتمرات العلمية المحلية منها والعالمية والتي تحظى بمكانة متميزة وسمعة طيبة في مجالاتها المختلفة، أحد أهم المؤشرات التي تستند إليها

العديد من الهيئات القائمة على تقييم مستوى جودة المخرجات البحثية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه المجلات الرفيعة المستوى تطبق قواعد صارمة للنشر بها، حيث تقوم المجلة برفض أي عمل علمي للنشر بها حتى وإن ثبتت جودته ما لم يكن هذا العمل يمثل إضافة جديدة في مجاله. [11]

والنقطة الجديرة بالذكر هنا، هي أن اعتبار النشر العلمي أحد مؤشرات جودة الأداء البحثي، لابد وأن ينظر إليه في ضوء بعدين أساسيين لا يتم الفصل بينهما خاصة عندما يتم تقييم جودة الأداء البحثي لأحد الجامعات أو أحد الأقسام الأكاديمية بها، وهذين البعدين هما: عدد وجودة المنشورات البحثية.

حيث أن تقييم الأداء البحثي القائم على ثقافة سرعة النشر، من شأنه أن يؤثر سلبا على جودة المخرجات البحثية، ذلك أن الاعتماد على معايير التقييم الكمية والتي لا تستطيع أن تعكس واقع الجودة بشكل مباشر، يشكل خطرا كبيرا، فالمؤشرات الكمية تعتبر ظلا للشيء وليست حقيقته.

ومما سبق يمكن أن نستنتج مجموعة من المعايير المتعلقة بالنشر العلمي للبحوث ومخرجاتها كمؤشر للجودة منها:

1. أن مستوى جودة البحوث المنشورة في الدوريات والصحف المختلفة، يعد من معايير الحكم على جودة البحث العلمي، وأن قوة هذا المؤشر تتوقف على طبيعة هذه الدورية أو الصحيفة من حيث تخصصها، فالبحوث التي تنشر في الدوريات المتخصصة في الحقل العلمي، تكتسب قيمة أكبر من تلك التي تنشر في دوريات عامة وغير متخصصة.
2. أن مستوى جودة البحوث المنشورة في الدوريات العلمية المختلفة يتدرج بتدرج مستوى اعتماد هذه الدورية، فالبحوث التي تنشر في دوريات علمية معتمدة على المستوى العالمي، تفوق تلك المعتمدة على المستوى القومي، والتي تفوق هي الأخرى المعتمدة على المستوى المحلي.
3. أن اعتماد النشر العلمي محكا من محاكاة الحكم على جودة البحث العلمي يتوقف على قوة الضوابط التي تضعها الدوريات المختلفة لقبول نشر البحوث بها وشدتها.
4. أن عدد المحكمين القائمين على تحكيم البحث العلمي الواحد، وقرب تخصصهم الدقيق من تخصص البحث، وشهرتهم العلمية البحثية، تمثل أحد المحاكاة الهامة في اعتماد النشر العلمي بالدورية أو المجلة العلمية مؤشرا لجودة المخرج البحثي.
5. أن التأثير العلمي للبحث يعد أحد معايير قبوله للنشر.

ج- جودة الأداء البحثي والتأثير المتولد عن البحث:

يمثل التأثير المتولد عن البحث أحد المؤشرات الهامة التي يستدل بها للحكم على جودة الأداء البحثي، ذلك أن الهدف الأساسي من أي عمل بحثي هو الوصول إلى نتيجة أو عدد من النتائج التي يستفيد منها الآخرين

سواء كانت هذه الفائدة علمية للباحثين الآخرين أو اقتصادية أو اجتماعية للمجتمع المحلي للباحث أو حتى الدولي.[12] حيث أن هذا التأثير يمتد من الفكرة الصغيرة التي يخرج بها البحث، إلى التأكد من صدق فرضية أو نظرية قائمة، إلى الإبداع العلمي الكبير.

وتتمثل معايير التأثير العلمي للبحث وإسهاماته في النقاط التالية:

1. أن يكون للبحث تأثير على المجتمع أو على القضايا العلمية.[13]
2. أن البحث ينمي أو يطور تقنيات وطرق أو وسائل جديدة لكي ينتفع بها غيره من الباحثين.
3. أن يمثل البحث مرجعا أساسيا للكثير من المخرجات البحثية الأخرى ذات الأهمية والقيمة الضخمة في مجاله، وقد يتعاظم هذا التأثير إلى أن يكون مرجعا للعديد من الأوراق البحثية الأساسية في مجاله.
4. أن يتولد عن البحث مجموعة من الأفكار البحثية التي تقود إلى دراسات جديدة.
5. أن البحث يقدم مجموعة من التقارير التي من شأنها أن تملأ الفجوات الضيقة في الإطار المعرفي القائم، من أجل دعم نظرية قائمة، أو إقرار النتائج الصادرة عن مجال محدد.

خامسا: أثر الأخلاق على جودة البحث العلمي.

تمثل الأخلاق أو الأخلاقيات (Ethics) مجموعة القيم والمعايير التي يعتمدها أفراد المجتمع في التمييز بين ما هو جيد أو ما هو سيئ وبين ما هو صواب وما هو خاطئ، فهي إذن تجسد مفهوم الصواب والخطأ في السلوك. كما تمثل الأخلاق خطوط ا توجيهية في صنع القرار ، وإن أهميتها تزداد تناسبا مع أثار ونتائج القرار.[14]

أما على صعيد البحث العلمي فيتجلى معيار الأخلاقيات في العديد من المواضيع والمجالات:

كالصفات التي يجب أن تتوفر في الباحث وفي المشرف على البحث العلمي (الرسالة)، وفي المحكم.

أ -أخلاقيات الباحث:

من جملة الأخلاق التي يجب أن يتصف بها الباحث ما يلي:[15]

1. **المصداقية:** يجب أن يكون الباحث صادقا وأمينا في نقل نتائج بحثه.

2. **السلامة:** يجب على الباحث أن لا يعرض نفسه والمستهدفين لخطر جسدي أو أخلاقي، حيث يجب عليه أخذ الاحتياطات التحضيرية عند التجارب كلها.

3. **الموافقة:** يجب على الباحث التأكد دائما من حصوله على موافقة مسبقة من الذين يود العمل معهم خلال فترة البحث، إذ يجب أن يعلم الأفراد المراد دراستهم أنهم تحت الدراسة.

4. **الانسحاب:** للأفراد المستهدفين حق في الانسحاب من الدراسة في أي وقت، لذا فإنه من الأفضل أن يبدأ الباحث بحثه بأكبر عدد ممكن من الأفراد، حيث يمكنه الاستمرار مع مجموعة كبيرة كافية ليتأكد من أن نتائج بحثه ذات معنى.

5. يجب على الباحث تزويد المستهدفين من الدراسة بملخص عن البحث وإعطاءهم بعض التوصيات، مع عدم إعطاءهم وعودا كاذبة خارج نطاق البحث أو سلطة الباحث أو تأثيره.

6. مراعاة مشاعر الأفراد وسرية المعلومات الخاصة بهم.

7. **مراعاة حقوق الحيوان:** إذا كانت الدراسة متعلقة بالحيوان.

ب -أخلاقيات الإشراف:

يجب أن تقوم عملية اختيار المشرفين على مشاريع التخرج والأبحاث في ضوء أسس ومعايير محددة بحيث لا يقوم بهذه المهمة الإشرافية إلا من كان مؤهلا ومتمكنا منها ومن جهة الطالب فعليه أن يحسن اختيار المشرف بحيث يجب أن يكون على علم بأفكار المشرف حول موضوع بحثه قبل أن يتم اختياره حتى يكون هناك انسجام واضح فيما بينهم والأهم من ذلك توفر بعض المعايير في المشرف والتي تعتبر أساسية لجودة البحث.

ويمكن إدراج ثلاث مجموعات من المعايير التي تحدد صفات ومهام المشرف وهي:

1. المعيار العلمي (التخصصي):

من النقاط التي يجب على الطالب الباحث ملاحظتها عند اختيار مشرفه، أن يكون هذا الأخير متخصصا في الموضوع الذي اختاره الطالب عالما في تخصصه مجددا وليس مجرد مدرس لا تتعدى جهوده البحثية مستوى تبليغ تقنيات المنهج العلمي واكتساب المعرفة فهو مسؤول عن تكوين شخصية الباحث علميا ومعرفيا ومنهجيا وأخلاقيا بإسداء نصائحه للطالب الباحث حول اختيار الموضوع الذي يكون في مستواه وإمكانياته المعرفية ويفيده في تكوينه وتخصصه ويقدم به حين إنجازه خبرة إضافية لاختصاصه وينفع به مؤسسة من مؤسسات اختصاصه في وطنه.[16]

2. المعيار الفني التنظيمي:

وهو أن يتميز المشرف الذي يختاره الطالب بالقدرة على تنفيذ العملية الإشرافية بشكل مطلوب وفي حدود قدراته وما يتناسب مع عبئه الأكاديمي. بحيث يتطلب ذلك من المشرف تدريب الطالب على البحث العلمي بكل خطواته وأدبياته ومعرفة مهاراته وتكوينه كباحث في المستقبل وكذلك رعاية منجزاته وأعماله وتوجيهها نحو المعيارية المطلوبة في جميع مراحل البحث، وتعليمه قيمة الزمن وبذل الجهد والمال في سبيل الأمم والشعوب. وتحتاج عملية الإشراف على البحوث والمشاريع إلى جهد كبير ووقت كاف لأنه من الصعب أن يقوم بذلك أي مشرف لديه أعباء تدريسية كبيرة، والتزامات عديدة ومتنوعة، كون ذلك ينعكس سلبا على أدائه الإشرافي، وعلى المستوى العلمي للبحوث ومشاريع التخرج التى يشرف عليها.

3. المعيار الشخصي:

من المعايير الشخصية في مجال اختيار المؤطر يشير(**Michel Beaud**) أن المؤطر هو الذي يكون قادرا على توجيهك وتشجيعك ونقدك أثناء تحضيرك لرسالتك البحثية والذي يتمكن من إلهامك بصفة ملحوظة بتسهيل بداياتك البحثية. وحدد مجموعة من المعايير لطلبة الدراسات العليا لابد من أخذهم بها عند اختيارهم للمؤطر حتى لا يقعوا في مشكلات مستقبلية، من أهمها:

1. أن يكون مؤهلا ومختصا في مجال بحث الطالب، أن يكون مهتما بالموضوع الذي يبحث فيه الطالب.
2. أن يكون متفرغا لإدارة البحث ومساعدة الطالب وألا يشرف على عدد كبير من الطلبة.
3. أن يكون لديه أبحاث وأعمال ومشاركات لها علاقة ببحث الطالب أو أن ينتمي إلى مخابر بحث من نفس التخصص.

وإن المتطلع لواقع بحوثنا الجامعية يجد أنها تعاني من مشكلات عديدة مثل قصور في تطبيق المنهج العلمي المناسب أو عدم استخدام التوثيق الصحيح أو ضعف التحليل الإحصائي، وقد يقتصر الإطار النظري على اقتباسات متتالية ورصد للدراسات ذات العلاقة دون أن يطور الباحث النموذج الخاص بالمشكلة وعدم تحديد العوامل المستقلة ذات العلاقة والعوامل التابعة ودراسة العلاقات السببية بين هذه المتغيرات، كما أن هذه البحوث لا تسهم بشكل واضح في زيادة المعرفة ورغم تركيزها على جانب هام وهو الجانب التطبيقي.

وأود هنا أن أشير إلى مشكلة أثرت سلبا على مستوى جودة رسائلنا الجامعية وهي حملات الترويج للتقليل من حجم الرسالة والتركيز على الجانب التطبيقي من الرسالة رغم ما يشوب الجانب التطبيقي من قصور في

البيانات وصدقها، وتضليل في النتائج، بحجة أن كل المعلومات الموجودة في الجانب النظري متوفرة على شبكة الأنترنت.

فلنتصور ما ستكون عليه بحوثنا بعد عشر سنوات من الآن، بالتأكيد ستكون رسائل فارغة المحتوى وهو ما نراه منذ الآن. وماذا سيعتمد الطلبة والباحثين كمراجع في إعداد بحوثهم بعد عشر سنوات إذا كنا الآن نعتمد على ما كان موجود من قبل؟ هنا قد يقول البعض سوف نعتمد على الكتب، والسؤال المطروح من سيقوم بتأليف هذه الكتب في الوقت الذي وصل الأمر ببعضهم إلى تدريس منهجية البحث العلمي بهذا الشكل، وأصبحت بعض الكليات تفرض هذه الطريقة وتعممها على كل البحوث . وهنا نتساءل كذلك عن ما هو مصير البحوث الاستشرافية؟

كما نتساءل كذلك عن مصير الإنتاج العلمي الوطني في الوقت الذي نجد فيه ماهو متوفر من مراجع وطنية كلها عبارة عن رسائل أو أطروحات، وجل الكتب التي نعتمدها في بحوثنا هي من مصادر دول أجنبية، والإنتاج الوطني من الكتب يعد على الأصابع، هذا معناه أن إنتاجنا العلمي مهدد بالزوال.

وهنا أرى أنه من الممكن استدراك الأمر بعض الشيء بفرض إيداع نسخ من الرسائل التي تم الإشراف عنها بالنسبة للأساتذة عند إيداعهم لملفات التأهيل، عوضا عن صور للواجهات. وهذا قد يكون سبيل لردع بعض الفساد الذي يحصل في لجان المناقشة، وأن توكل مهمة تدريس مقياس منهجية البحث العلمي لأناس أكفاء، وأن لا يتدخل في عملهم كل من هب ودب.

كما لا يجب التغاضي عن ظاهرتين تؤثران سلبا على جودة البحوث العلمية وهما السرقات العلمية، وشيوع مكاتب التحليل الإحصائي ومكاتب مشاريع البحوث والرسائل العلمية الجاهزة. وهنا يمكن أن تلعب البيئة القانونية دورا مهما في ردع مثل هذه الممارسات.

جـ -أخلاقيات التحكيم.

يعرف التحكيم بأنه عملية إخضاع عمل المؤلف أو الباحث أو العالم للفحص النقدي من قبل خبير أو خبراء متخصصين في نفس مجال العمل، لمعرفة مدى توظيف المنهج العلمي وإبراز نقاط القوة والضعف فيها، وتحديد مدى صلاحية العمل للنشر.[17]

وتزداد وظيفة التحكيم تعقيدا لما يكون البحث متعدد التخصصات ويستدعي تدخل عدة مختصين من عدة مجالات حتى يكون التقييم شاملا.

وهناك مجموعة من الصفات الشخصية التي يجب أن تتوفر في المحكم وهي: سعة الإطلاع العلمي، الاهتمام بالموضوع، معرفة ضوابط التحكيم ومعاييره، الأمانة، النزاهة، التحلي بالصبر، الخبرة.

وأثناء التحكيم يجب أن يلتزم المحكم بما يلي:

1. الموضوعية: أي التقويم وفق المعايير المشار إليها أعلاه، والتجرد عن الأهواء الشخصية، وعدم الارتجال في إصدار الأحكام.

2. الاعتذار عن المهمة في حال وجود رابطة قرابة أو صداقة مؤثرة، أو في حال وجود خصومة، وذلك إذا لم يكن التقويم سري.

3. الاعتذار عن المهمة إذا كانت المقالات العلمية في غير مجال تخصصه.

4. احترام آراء الباحث والتروي في إصدار الحكم والتركيز على تقويم البحث، وليس على شخص الباحث.

خاتمة وتوصيات:

مما سبق نصل إلى أن البحث العلمي يحتاج إلى إستراتيجية علمية واضحة، وإرادة سياسية داعمة، تؤمن بأهمية البحث العلمي في صناعة القرار ودوره في توجيه السياسات وخدمة التنمية، كما يحتاج إلى إدارات جامعية مؤهلة أكاديميا وقياديا، ومراكز خاصة ويقوم به أفراد مبدعون في ميادينهم. وبناء عن ذلك، نوصي بما يلي:

1. معالجة الأولويات البحثية التنموية.
2. زيادة الموارد المتاحة للبحث العلمي في المجالات التنموية ذات الأولوية.
3. العمل على زيادة عدد العلماء المؤهلين تأهيلا عاليا في المجلات ذات الأولوية.
4. تحفيز مشاركة القطاع الخاص في أنشطة البحث العلمي.
5. إنشاء منتدى وطني للربط بين الأوساط الأكاديمية والصناعية والحكومية.
6. استحداث مخططات للتمويل الملائم للبحوث العلمية التعاونية بين الجامعات وقطاع الصناعة.
7. إدماج الأنشطة العلمية في الدولة مع الأبحاث الإقليمية والعالمية من خلال زيادة مخصصات السفر والمشاركة في المؤتمرات العالمية.
8. استدامة وتحسين وتوسيع الوصول إلى قواعد البيانات للمنشورات العلمية المرجعية والبنية التحتية للمعلومات والاتصال.

الهوامش:

1.UNDP,Gouvernance for sustainaible humain Develloppement, http://www.pogar.org/publications/other/undp/Governance/UNDP,policydocs97-

A.PDF 2.Democracy, 13/03/2012, Available on line :
http://en.wikipedia.org/wiki/Democracy

3. مقدم عبيدات، عبد العزيز الأزهر، التنمية والديمقراطية في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 11، 2007، ص 218.

4. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية المنظمة من قبل مركز دراسات الوحدة العربية حول الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، لبنان، 2006، ص109.

5. محمد عبد حسين الطائي، نحو إستراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي في الوطن العربي، المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي، العدد 10، 2012، ص 137.

6. عماد الشيخ داوود، الشفافية ومراقبة الفساد، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية المنظمة من قبل مركز دراسات الوحدة العربية حول الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، لبنان، 2006، ص140.

7. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، بحوث وأوراق عمل مؤتمر: متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنعقد في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 2007، ص 22-23.

8. مركز هيردو للتعبير الرقمي، البحث العلمي في مصر، علماء بالجملة ورؤية غائبة، تاريخ الاطلاع: 2018/02/14، على الموقع:
http://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2015/08/Scientific-research.pdf

9.سعيد علي الراشدي، الإدارة بالشفافية، كنوز المعرفة، الأردن،2007، ص27

10. محمد عبد حسين الطائي، نحو إستراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

11. يحيى مصطفى كمال الدين، نظم تقييم الجودة البحثية ومؤشراتها، دار العالم العربي، ط1، القاهرة، 2009، ص53.

12. أشرف السعيد أحمد محمد، الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 210.

13. يحيى مصطفى كمال الدين، نظم تقييم الجودة البحثية ومؤشراتها، دار العالم العربي، ط 1، القاهرة، 2009. ص84.

14.نجم عبود نجم ،"أخلاقيات الإدارة و مسئولية الأعمال في شركات الأعمال، الوراق، الأردن، ط1، 2006، ص ص 16-20.

15. أخلاقيات الباحث العلمي، على الموقع:
http://kenanaonline.com/users/Amany2012/posts/3973921

16. خطيب زليخة، سواغ مختارية، معايير الجودة في عملية الإشراف على إعداد الرسائل الجامعية دراسة فرقية بين آراء الطلبة وآراء هيئة الإشراف، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30 سبتمبر 2017، ص 260.

17. فواز صالح، تقويم وتحكيم المقالات العلمية، تاريخ الإطلاع: 2018/02/14، على الموقع: http://www.damascusuniversity.edu.sy/ce/srd/EDBSR5/images/stories/1/drfwazda.y4.pdf